البحث الخامس: أثر التبعية على التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

إبراهيم محمود آل حرم، طالب دكتوراه، جامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

تعد قضية التبعية والتدخل الأجنبي في دول الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية ودورها في تأخر التنمية الشاملة والمستدامة من القضايا الملحة؛ خصوصا عند الحديث عن التنمية المستدامة كقضية أساسية تطمح لها الشعوب الخليجية والعربية، وتقع هذه الورقة ضمن المحور الأول والمتمثل في السياسات الاقتصادية (النقدية– المالية– التجارية– الهيكلية) في الدول الإسلامية بين الاستقلال والتبعية، ويتمثل الإطار العام للبحث في دراسة واقع الدول الخليجية من حيث التبعية للدول الأجنبية ودراسة أسباب هذه التبعية التاريخية والمعاصرة، مع دراسة مظاهر التبعية للوصول إلى الحلول العملية لحل هذه المشكلة التي تعيشها الدول الخليجية.

- **أهمية البحث**

وتكمن أهمية البحث في عدة مسائل تعود على الباحث في سد ثغرة من بحثه تتمثل في فهم أسباب تخلف الدول الخليجية عن تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الموارد المالية الكبيرة.

وأهمية هذا البحث بالنسبة للباحثين تكمن في وجود بحث علمي يبحث في أسباب التبعية التي تعيشها دول الخليج ودورها في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة.

وأهمية هذا البحث على المجتمع تكمن في وجود بحث علمي يطرح آليات عملية يمكن تطبيقها لحل مشكلات التبعية التي تؤدي إلى تخلف التنمية في دول مجلس التعاون الخلجي.

- **أهداف البحث**

ويحقق البحث هدف أساسي وأهداف فرعية أخرى وهي:

- يهدف البحث لدراسة العلاقة بين التبعية والتنمية المستدامة وتأثير كل منهما على الآخر.
- ويهدف البحث إلى دراسة واقع التبعية في دول الخليج، وأسبابها وأهم مظاهرها.
- يهدف البحث إلى وضع حلول عملية تساهم في الحد من التبعية عبر تحقيق التكامل الاقتصادي.

- **مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي للمشكلة والذي يتمثل في:

ما دور التبعية في تأخر التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من الموارد النفطية الكبيرة؟

ليجيب على فرضية أن للتبعية دور مهم في تخلف التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي.

- **منهج البحث**

المنهج الوصفي التحليلي: سيعتمد البحث على هذا المنهج في وصف وتحليل واقع التبعية التي تعيشها دول الخليج العربي وتأثيراتها على التنمية المستدامة، والبحث عن حلول عملية للتخلص من التبعية نحو تحقيق الاستقلال عبر تحقيق التنمية المستدامة.

1. تاريخ التبعية في دول مجلس التعاون وأسبابها.

1.1 الاستعمار والتبعية

كان للنفط دوراً بارزاً في اهتمام الدول الغربية في منطقة الخليج، واستمر هذا الاهتمام حتى بعد الاستقلال الشكلي الذي منحته بريطانيا لدول المنطقة، حيث أن مصادر النفط الخليجية كان لها دور حيوي في صناعات أكثر البلدان الغربية واقتصاداتها، كما أن استثمار أموال النفط في الدول الغربية ساهم في ازدهار الأقطار الغربية واقتصاداتها،[181] لذلك نجد أن الدول الاستعمارية أعادت صياغة الاستعمار بشكله الجديد بحيث تحقق المصالح السياسية والاقتصادية من غير عمليات عسكرية، ويعد الشكل الجديد من الاستعمار والمتمثل بالتبعية أحد أهم أسباب الفشل الذي تعاني منه دول الخليج في التنمية المحلية، وذلك بسبب التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الخارجية على سياسات التنمية الوطنية،[182] حيث سلمت الأنظمة الحاكمة زمام أمورها للدول الغربية التي تعهدت بتوفير الحماية الداخلية والخارجية لها من أي تحديد محتمل، في الوقت الذي تعهدت فيه هذه الأنظمة بضمان وحماية المصالح الأجنبية وتقديمها على المصالح الوطنية، فالعلاقة هنا هي علاقة بين القوى الأجنبية وبين الأنظمة الحاكمة وليست علاقة بين

181 محمد رضا، صراع الدول والقبيلة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (1997م)، 45.

182 Hamza ATEŞ, Muharrem ES, Yüksel BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY: STILL AN APPROPRIATE TOOL FOR UNDERSTANDING THE POLITICAL ECONOMY OF THE MIDDLE- EAST?, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 19, kocaeli, Eylül 2005 Sayı: 2, 249.

الدولة بكل مكوناتها وبين القوى الخارجية،[183] حيث يشير مفهوم التبعية إلى العلاقات غير المتكافئة بين الدول الضعيفة والنامية وبين الدول القوية والمتقدمة وما يتبعها من تأثيرات خارجية على سياسات التنمية الوطنية في الدول الضعيفة.[184]

2.1 النظم الحاكمة والتبعية

تبعية الأنظمة الخليجية للخارج قبل وبعد الاستقلال ليست بالأمر الخفي كما صرح بذلك وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم –في أحدث مقابلة له– بأن الأوامر التي تأتي عبر الوفود الأمريكية للمنطقة لا يمكن رفضها سواء قبل الاستقلال أو بعد الاستقلال، حيث كانت الأوامر تأتي لتنفذ؛ وكان ذلك تعقيباً على سؤاله عن سبب المشاركة والدعم في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في سبعينيات القرن الماضي، لأن التدخل الأجنبي هو أساس العلاقة بين أنظمة الخليج وبين الولايات المتحدة والتي تستخدم مصطلحات أقل حدة كالحليف والصديق، حيث إن الحليف الخليجي لأمريكا هو الذي ينفذ الأوامر والطلبات الأمريكية.[185]

فطبيعة العلاقة القائمة على التبعية بين أنظمة الخليج والغرب هي نتيجة من نتائج الاستعمار البريطاني الذي ترك أنظمة حكم شمولية لا تتمتع بإجماع شعبي ولا تمتلك شرعية داخلية، وإنما هي عوائل حاكمة ركزت جميع السلطات بيدها، وحمتها بقوة الثروة النفطية على حساب المجتمع، بحيث أصبحت هذه العوائل فوق المجتمع لا وكيلة عنه في إدارة شؤنه، لذلك أصبح ضمان وجودها واستمرارها يتطلب حماية خارجية على الدوام، سواء من مخاطر الداخل أو مخاطر الخارج، بحيث اعتبرت بريطانيا ومن بعدها أمريكا –عبر مبدأ كارتر لمنطقة الخليج– مسألة حماية أمن أنظمة الخليج الغنية بالنفط من ضمن نطاق أمنها القومي، وكان تعزيز حماية هذه الأنظمة ضروري للوصول والتحكم بالموارد النفطية التي تحقق مصالح المستعمر ومصالح هذه الأنظمة في البقاء، كما صرح بذلك السفير البريطاني في الكويت جي إن جاكسون حين اعتبر أن أي نظام بديل في الكويت سيكون أسوأ بكثير من أسرة الصباح، وإن كانت بريطانيا ستستطيع أن تحصل على النفط من النظام البديل ولكن بالكاد أن يكون بنفس السعر الذي يحصلون عليه من النظام الحالي،[186] واعتبر الرئيس الأمريكي أن أي اعتداء من قبل أي قوة للسيطرة على منطقة الخليج سوف يعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية الأمريكية وسيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية،[187] واعتبر مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجينسكي أن شحنات نفط الخليج ستكون عامل حسم في انتصار القوات الغربية أو هزيمتها في حال وقوع مواجهة واسعة في أوروبا أو غيرها.[188]

وإذا أحسنا الظن بأن هذه الأسر الحاكمة كانت مجبرة على تقديم هذه التنازلات الكبيرة في ظروف الانتقال من الاستعمار المباشر إلى الاستقلال، وفي ظل سيطرة القوى العظمى وتعارض مصالحها مع المصالح الوطنية، إلا أن هذه الأنظمة لم تعزز شرعيتها خلال ما يزيد عن خمسين سنة عبر إحداث شراكة مع شعوبها، بل عمقت هذه الفجوة من خلال القمع والاستبداد، ولم تستثمر الإيرادات الضخمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الشاملة، وإنما لاتزال بحاجة إلى القوى الأجنبية في توفير العلاج والغذاء والسلاح والتكنولوجيا والصناعة؛ بالرغم من أن بداياتها كانت تميل إلى التسامح مع أفراد الشعب وإشراكهم في إدارة شؤون البلاد وتقبل اختلافاتهم، نتيجة لشكل النظام القبلي قبل تشكل الدول الحديثة الذي تتوزع فيه السلطات والثروات في المجتمع، حيث كانت الحاجة لباقي فئات المجتمع تجبرهم على الجلوس مع شعوبهم لترسيخ قواعد الحكم والمضي في خطوات عملية في النمو والتنمية، لذلك كان الجيل الأول من الحكام أكثر تسامحاً مع الشعوب وأكثر قرباً في حين أن الفجوة تعمقت في الجيل الثاني والثالث، والذي نشأ في ظل حكم فردي مطلق يملك جميع السلطات ويتحكم بكافة الثروات،[189] هذه الفوقية التي يتعامل بها الجيل الجديد من الحكام في الخليج. فصلتهم عن محيطهم وعمقت تواصلهم ولجوئهم إلى الأجنبي لتعزيز حمايتهم وإن كانت موجودة من قبل ذلك، فالتبعية للأجنبي والحماية الخارجية لا تمنح بالمجان لذلك كانت أنظمة الحكم في الخليج تضحي بمصالح شعوبها ودولها في سبيل حماية المصالح الأجنبية، وفي حوادث متكررة شهدت خفض الإنتاج أو زيادته بحسب إرادة الأجنبي بغض النظر ما إذا كان هذا الخفض في الإنتاج أو زيادته قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على الميزانيات الخليجية أو المخزون النفطي للأجيال القادمة.

3.1 النفط والتبعية

فمن صور التبعية التي تعيشها دول الخليج هي التبعية في النفط؛ والاعتماد في الإنتاج النفطي على الدول الأجنبية؛ التي تمتلك تكنولوجيا البحث والاستكشاف والاستخراج والتكرير والاستيراد، حيث أن الطلب على النفط يعتمد على السياسات والظروف في البلدان الصناعية كما أن عوائد النفط تستثمر في النظام المصرفي الدولي وهو ما يعزز التبعية للدول الغربية،[190] بالإضافة إلى أن التحكم بأسعار النفط من خلال الشركات النفطية

183 سميث، سايمون–سي، الكويت في عهد عبدالله السالم، ترجمة بدر المطيري، ط1، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018م)، 274.

184 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 249.

185كيف تكون صديق للأمريكان، مقابلة قناة المحور في برنامج الصندوق الأسود مع حمد بن جاسم، تقديم عمار تقي، https://youtu.be/4rYJI_w7buk (10.03.2022).

186 –سميث، الكويت في عهد عبد الله السالم، 277.

187 رضا، صراع الدول والقبيلة، 47.

188 رضا، صراع الدول والقبيلة، 45.

189 جاسم الحريري، مستقبل الحريات في الإمارات، عمان: دار الجنان، ط1 (2020م)، 96.

190 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 255.

التي كانت تمتلك حق الامتياز النفطي، والضغط السياسي الذي تمارسه القوى الغربية له شواهد كثيرة منذ بداية الإنتاج النفطي في المنطقة العربية، حيث قامت خطة مارشال الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية على النفط العربي حين ضاعفت الشركات النفطية الإنتاج من دون أن يكون للدول المنتجة دور في قرار الزيادة أو التخفيض، حيث ارتفع إجمالي انتاج كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات وإيران من حوالي 1.7 مليون برميل يومياً في 1953م إلى 13.3 مليون برميل في 1970م، ثم إلى 20.5 مليون برميل في 1973م، وشهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط لدعم إعادة إعمار أوروبا على حساب التنمية في الدول المنتجة.[191]

وحتى في مرحلة ما بعد تأميم النفط عبر الشركات الوطنية، كان لضعف الموقف التفاوضي للحكومات الخليجية التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها دور في جعلها عرضة للابتزاز والضغوط الخارجية، لذلك نجد أن سياساتها تخدم أجندة الدول المستهلكة، حيث تكررت الضغوط الأمريكية على الدول الخليجية على مدار الخمسين سنة الماضية؛ ففي عام 1976م حين قررت منظمة أوبك زيادة أسعار النفط بنسبة 10٪ تبعتها زيادة بمقدار 5٪ في 1977م، خالفت كلاً من الإمارات والسعودية هذا الإجماع واكتفتا بزيادة قدرها 5٪ فقط للحصول على رضا الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، وفي عام 1979م زادت السعودية انتاجها من النفط إلى 9.5 مليون برميل برغبة وضغط أمريكي أدى إلى تفكك السياسة السعرية لمنظمة أوبك، وكان وزير الطاقة الأمريكي حينها يفسر تصرف الحكومة السعودية بأن سياسات التسعير والإنتاج السعودي يحكمها اعتبارات سياسية وحرص على الاستقرار السياسي والمالي للدول الغربية، وإلا فإن إنتاجها ما لا يزيد عن 5 مليون برميل يعتبر كافياً لتلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية.[192] ويشير المراقبون بأن سياسة الإنتاج السعودية كانت أحد أسباب انهيار أسعار النفط في الثمانينيات والذي انعكس سلباً على ميزانيات دول الخليج التي عانت من العجوزات لدرجة أنها عجزت عن تسديد رواتب الموظفين.

وبات من الملاحظ أنه في كل أزمة تمر بها الدول المستهلكة للنفط خلال الخمسين سنة الماضية تتدخل القوى العظمى للضغط على الدول المنتجة لاتخاذ قرارات لصالح الدول المستهلكة على حساب مصالح الدول المنتجة، وآخرها أزمة الحرب الروسية الأوكرانية التي تمر في هذه الأيام في 2022م حيث نرى بشكل واضح ومباشر الخطاب السياسي للحكومة الأمريكية والخطاب الإعلامي في الصحف الأمريكية والتي تطالب الرئيس بالضغط على حلفاء أمريكا لمنع ارتفاع أسعار النفط حيث سيساهم في زيادة التضخم في الدول الغربية، وفي خطوات عملية استضاف الرئيس الأمريكي جو بايدن أمير قطر حتى يقوم بسد العجز من الغاز الطبيعي لأوروبا في حال تم فرض عقوبات على روسيا تتعلق بالنفط والغاز الذي تعتمد عليه الدول الأوروبية بنسبة تصل إلى 30-40٪،[193] كما أن مكالمة وزير الخارجية الأمريكي مع وزير الخارجية الإماراتي أسفر عنها زيادة إنتاج الإمارات من النفط من غير التنسيق مع منظمة أوبك بعد ارتفاع الأسعار إلى ما يقارب 139 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 112 دولار للبرميل، حيث أشارت المصادر إلى أن الإمارات التي امتنعت عن التصويت ضد روسيا في مجلس الأمن قد غيرت موقفها بشأن زيادة الإنتاج بسبب الضغط الأمريكي وأن هذا القرار لم يتم بعلم أوبك أو السعودية.[194] وفي نهاية جولة الضغوط الأمريكية وافقت منظمة أوبك بلس على زيادة الإنتاج في فصل الصيف.[195]

4.1 المعرفة والتبعية

ولعل من أسباب فشل دول الخليج في استثمار الموارد النفطية، هو فشلها في إعداد مواردها البشرية المحلية إعداداً يمكّنه من القيام بإدارة واستثمار الموارد النفطية، وفشلها في إيجاد بدائل مناسبة سواء على المستوى الميداني أو على المستوى الإداري، في حين أن الاعتماد على العنصر الأجنبي بات هو الخيار الاستراتيجي في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة التي تتم في دول الخليج، حيث أن غياب التكنولوجيا المحلية وعدم استثمار الريع النفطي في تطويرها، أنتج مشاريع تكنولوجية مشوهة مثل مشاريع الفضاء كمسبار الأمل الإماراتي، ومشاريع الأقمار الصناعية الخليجية، ومشاريع الطاقة التي تسعى لتطويرها بعض دول الخليج.

ويظهر في جوانب المعرفة أن الحكومات الخليجية لا تسعى لتطوير العناصر المحلية، ويأتي غياب التكنولوجيا المحلية كنتيجة طبيعية لضعف مخرجات التعليم ومحدودية الإمكانات المحلية، ومع هذا نجد أن هناك حالة من الاندفاع نحو المشاريع التكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، ومشاريع الطاقة المستدامة في دول الخليج والدول العربية على تباين بينها بهدف التنويع الاقتصادي، حيث يتم هذا الاندفاع بطريقة غير سليمة بحسب النموذج المنطقي والتسلسلي لبناء المشاريع العلمية، والذي يجب أن يبدأ في تكوين وإعداد الأساسات ثم تنطلق في البناء إلى الأعلى.

191 اليوسف، يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي للنفط، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م)، 166-167.

192 اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م).، 158.

193 Qatar, US and Russia supply 70% of Europe's gas, study find, (28.02.2022) https://www.middleeastmonitor.com/20220228-qatar-us-and-russia-supply-70-of-europes-gas-study-find/ (12.03.2022).

194 Timothy Puko, Ukraine War Pushes Biden Toward Venezuela, Iran and Saudi Arabia in Oil Hunt, (10.03.2022), https://www.wsj.com/articles/ukraine-war-drives-u-s-hunt-for-more-oil-to-help-tame-rising-prices-11646935216 , (11.03.2022).

195 أسعار النفط: اتفاق «أوبك بلس» على زيادة الإنتاج لشهرين (02.06.2022م) https://www.bbc.com/arabic/business-61675274 (13.06.2022).

ولعل من أهم سمات هذه المشروعات أنها تقوم على التكنولوجيا المستوردة، فدول الخليج عبارة عن مستخدم لهذه التكنولوجيا وليست منتج ومصنع لها، حيث يتم استثمار الريع النفطي في استيراد التكنولوجيا بدل انتاجها، وهذا ما يدفع للتفريق بين تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطبيقات الأقمار الصناعية، فالدول العربية تستفيد فقط من التطبيقات ولا علاقة لها بالتكنولوجيا،[196] ومن أهم المشاريع التي يتم الترويج لها هي مشاريع الأقمار الصناعية، والتي تصنع وتطلق من خارج هذه الدول، كمشروع مسبار الأمل والقمر الصناعي القطري والسعودي، حيث تقوم الدول الخليجية بتمويل المشاريع التي يكون عائدها الأكبر للدول التي تمتلك تكنولوجيا تصنيعها.

والأمر ذاته ينطبق على مشاريع الطاقة والمتمثلة بمشاريع الطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة النووية التي تخطط لها أكثر من دولة وباشرت الإمارات العمل فيها، بالإضافة إلى كون التصنيع والتكنولوجيا مستوردة نجد أن أغلب القائمين عليها من الأجانب، ولا يختلف الحال في مشاريع الذكاء الاصطناعي وغيرها من المشاريع التكنولوجية والتحول الرقمي المنشود، ولعل أهم الملاحظات على هذه المشاريع ما يلي:

أولا: عدم وجود بنية علمية وأكاديمية، فالقاعدة التي يجب أن تبنى عليها المشاريع الصناعية والتكنولوجية هي المؤسسات البحثية والقواعد الأكاديمية والكوادر العلمية، فبناء المشروعات التكنولوجية ما هو إلا نتيجة لوجود بنية علمية وأكاديمية ومؤسسات بحثية رصينة، حيث يتم إعداد المشروعات ودراستها بشكل علمي بما يتناسب مع البيئة التي ستنفذ فيها، وهو مالا يحدث في دول الخليج، حيث جاء في تقرير حلف شمال الأطلسي حول القدرات الفضائية العربية، أنه نتيجة لغياب الأصول العلمية والمعرفية فإن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطلب من الشركاء أصحاب الخبرة شراء الأقمار الصناعية وتطويرها داخلياً وخارجياً، كما أنها تستعين بالأبحاث العلمية والفضائية من جامعات خارجية للوصول إلى تكنولوجيا الفضاء في أقصر وقت،[197] وبالرغم من إنشاء بعض الدول لمراكز أبحاث ومؤسسات جامعية لدعم وتكوين القاعدة العلمية والمعرفية في السنوات الأخيرة، إلا أن التجارب مع دول الخليج والتي فشلت خلال خمسين سنة في إعداد مثل هذه القواعد العلمية لا يعطي دافع من الأمل بأن تكون هناك نتائج إيجابية خصوصا وأن السياسات المتبعة لا تسير وفق نظام علمي ومنهجي سليم.

ثانياً: عدم وجود بنية اقتصادية وصناعية صلبة، ونتيجة لعدم وجود قطاع صناعي قوي، فإن أبرز سمة مشتركة بين المشاريع التكنولوجية في منطقة الخليج أنها تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل مباشر، في حين أن العائد من المشروعات لا يكون مباشراً سواء على الإيرادات أو على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنها لا تمتلك القدرات المحلية القادرة على تصنيع التكنولوجيا، وإن كانت تعد بها للمستقبل إلا أنه حتى هذا اليوم يتم إبراز العناصر المحلية في الواجهات الإعلامية، ولكن الواقع يكشف ضعف في هذا الجانب، وهو التحدي الأبرز الذي ذكره تقرير حلف شمال الأطلسي حيث أشار إلى أنه يمكن لدول الشرق الأوسط أن تحرز تقدماً في استيراد الصناعة التكنولوجية في ظل صراع الأقطاب بين روسيا والصين والغرب، إلا أن الطموحات الكبيرة للدول الفضائية الناشئة تصطدم بالقدرات المحلية المحدودة من حيث التصنيع،[198] حيث يتصدر قطاع الفضاء الأوروبي تصنيع الأقمار الصناعية وخدمات الإطلاق التي تستعين بها الدول العربية لتصنيع وإطلاق أقمارها الصناعية الخاصة.[199]

ثالثاً: عدم وجود بنية مؤسسية ثابتة، فكما تبين من غياب الإدارة الرشيدة والمؤسسات السليمة في دول الخليج، يلاحظ أن مشاريع الفضاء والتكنولوجيا تحتاج لبنية مؤسسية سليمة، بالإضافة إلى إدارة رشيدة أهم سماتها المشاركة والمراقبة والمسائلة، لأن طبيعة المشاريع الاستراتيجية تمثل عبئ طويل الأمد إذا لم تكن مجدية، كما أنها تمثل إضافة نوعية تحتاج إلى إدارة صحيحة في حال كانت ناجحة، حيث تكلف ميزانيات مالية ضخمة، بالإضافة للآثار السياسية والاجتماعية والبيئية الكبيرة، وتستلزم قبل الانطلاق بها أن تخضع لدراسات من كافة النواحي العلمية والاقتصادية والسياسية والبيئية وأن تحصل على موافقات من جميع هذه الجهات، وهو ما لا يحصل في دول الخليج، حيث يتم إنشاء وتخصيص مثل هذه المشروعات بقرار فردي، ويمكن أن تواجه مثل هذه المشروعات الإلغاء أو التغيير رغم الميزانيات الكبيرة التي صرفت بقرار فردي دون مسائلة أو مراقبة من الشعب أو من أصحاب الاختصاص، فأهم الأسس التي يجب أن تبنى عليه المشاريع هي البنية المؤسسية والإدارة الرشيدة لها، فكما أن غياب الإدارة الرشيدة هو أحد عوامل فشل إدارة الموارد النفطية، فإنه يعد أيضاً أحد عوامل فشل الاستثمار في المشروعات المستقبلية التي تنفذ عبر العوائد النفطية.

2. أشكال وصور التبعية الاقتصادية في دول مجلس التعاون

وعند النظر في مؤشرات التبعية الاقتصادية نجد أن دول الخليج تعاني في كافة المؤشرات بداية من مؤشرات الصادرات والواردات ومؤشرات الانكشاف الاقتصادي ومؤشرات الاستثمار الخارجي ومؤشرات الهيكل الاقتصادي.[200]

---

196 العرب يتسابقون إلى الفضاء.. فهل وصلوا إلى تطبيقات الأقمار الصناعية ؟، مقابلة مع رئيس قسم القبة السماوية في مكتبة الإسكندرية عمر فكري مع وكالة الأناضول (2017-11-15).

197 Middle east and north Africa space capabilities & security challenges, NATO Strategic Direction South Hub, Italy 27&28 october 2021, 4-5.

198 space capabilities & security challenges, 6.

199 space capabilities & security challenges, 20.

200 إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، 133.

1.2 هيكل الصادرات والواردات والانكشاف الاقتصادي

ونلاحظ أن جوهر وأساس التبعية في دول الخليج والتي تشترك بها مع الدول العربية الأخرى هو الانكشاف الاقتصادي على الدول الغربية المصنعة، حيث يقوم البناء الاقتصادي على تصدير المواد الخام واستيراد الحاجات المصنعة من الخارج، فنجد في هيكل الصادرات والواردات أن المواد الخام تسيطر على الصادرات، والمواد المصنعة هي التي تشكل النسبة الأكبر من الواردات، كما أن تركز الواردات الأساسية من دول صناعية معينة يعزز التبعية لهذه الدول.[201]

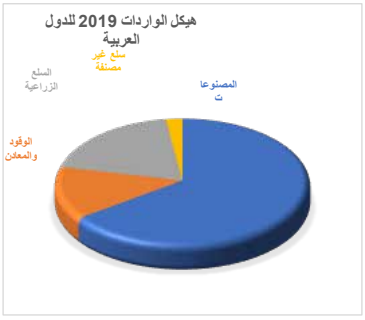

شكل 1: هيكل الصادرات والواردات للدول العربية 2019م.

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي ٢٠١٩م

وتأتي هذه التبعية نتيجة فشل دول الخليج بالرغم من مواردها المالية الضخمة خلال السنوات الماضية في تحقيق تكامل وتعاون عربي وخليجي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي سواء في مجالات الصناعة والتكنولوجيا أو في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية أو حتى في مجالات الصناعات العسكرية، وهو ما يجعلها أسيرة خلف الدول الأجنبية تحقق مصالحها على حساب مصالح شعوبها.[202]

ويجدر الإشارة إلى أن من نتائج الخلل الهيكلي والانكشاف الاقتصادي الذي تعاني منه دول الخليج أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية داخل الدول الخليجية، وذلك لأن العلاقة التكاملية هي التي تحكم العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية وجعل الطلب الكلي مساو للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني،[203] حيث إن العوامل الخارجية تتمثل في سعر الصرف الفعلي والاسمي والتضخم لدى الشركاء التجاريين؛ كما تشير الدراسات التجريبية إلى أن العوامل الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد وسعر الصرف هي التي تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد التضخم في السعودية، وهما المحركان الرئيسيان له، وهو ما ينطبق على باقي دول الخليج المتشاركة في البناء الهيكلي لاقتصاداتها المحلية.[204]

وعودةً إلى العوامل الخارجية المتمثلة في سعر الصرف الإسمي والأسعار العالمية، نجد أن الخلل الهيكلي والإنتاجي الذي تقوم عليه دول الخليج، والقصور في القطاع الصناعي والزراعي (أعراض المرض الهولندي)، يؤديان إلى أن تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع المستوردة، ويعني ذلك أن ارتفاع الأسعار لدى الشركاء التجاريين ينتقل عبر قناة الواردات، ويضع ضغوطاً تدفع إلى ارتفاع التضخم المحلي، ولذلك فإن معدلات التضخم في دول الخليج له علاقة قوية بالشركاء التجاريين.[205]ويعتبر عدم التوازن القطاعي بين القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الخدمية، بالإضافة للخلل السكاني المتمثل في الزيادة الأجنبية التي تفرض زيادة في الطلب على السلع والخدمات، تؤدي إلى نوع من التضخم وزيادة في الأسعار يذهب ضحيتها المواطن كونه أقلية في بلده، ففي الوقت الذي كانت الدول الخليجية تقدم دعم للمواطنين على السلع الأساسية، بدأت الحكومات في رفع هذا الدعم ليتشارك المواطن الذي يمثل 10٪ من السكان، كما في الإمارات وقطر مع الأجنبي الذي يمثل 90٪ من عدد السكان، حيث أظهرت العديد من الدراسات الأثار السلبية للدعم، ومع ذلك فإن إعادة رفع الدعم بشكل غير مدروس قد يخلق سلبيات أكبر في ظل الأوضاع الحالية.[206]

ومن القضايا الملفتة في قضايا الاستيراد التي تعزز التبعية للدول الغربية هي مسائل الاعتماد الكبير على السلاح المستورد وعدم تطوير بنية صناعية ودفاعية تحقق نوع من الاكتفاء الذاتي في صناعة السلاح، ففي الإنفاق الجاري يحتل الإنفاق العسكري مراتب متقدمة، حيث تشير الإحصائيات خلال عقدين من الزمان أن دول الخليج تحتل المراتب الأولى في الإنفاق العسكري، المتمثل في شراء واستيراد الأسلحة حيث تحتل عُمان المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتليها السعودية في المرتبة الثانية عالميا، ثم الكويت الرابعة عالمياً، والإمارات الخامسة عالمياً،

201 نادر الفرجاني، هدر الإمكانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، (2001م)، 81.

202 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 255.

203 البرهماتي، حياة، أسباب التضخم في الأوراق النقدية، ط1 (دمشق: دار القلم، 2015م)، 313.

204 السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، 24.

205 السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، صندوق النقد الدولي، (واشنطن: 2017م): 25.

206 Romeo pacudan, mahani hamdan, Electricity tariff reforms, welfare impacts, and energy poverty implications, Energy Policy 132 (2019), 332

كما تقدّر ذلك بيانات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أحدث بياناتها.

جدول 1: الإنفاق العسكري في دول الخليج 2020م (مليون/دولار)

	قطر	البحرين	عمان	الإمارات	السعودية	الكويت	العالم
الإنفاق العسكري	--	١,٤٠٤	٦,٧٢٩	٢٣,٥٦١	٦١,٨٦٦	٧,٧٥٣	--
نسبة من الناتج المحلي	٤٪	٤,٢٪	١١٪	٦٪	٨,٤٪	٦,٣٪	٢,٤٪
نسبة من إنفاق الحكومة	--	١٢,٢٪	٢١,٩٪	١٩,٩٪	٢١,٩٪	١٠,٤٪	٦٪

*بيانات صادرة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية

ويتضح من الجدول 1 ارتفاع معدلات الانفاق العسكري في دول الخليج بحسب البيانات والتقارير الخارجية، حيث أن الانفاق العسكري يتمثل بصورة أساسية على شراء واستيراد الأسلحة من الدول المنتجة والمصنعة، حيث فشلت الدول الخليجية في تحقيق التقنية والتكنولوجيا اللازمة في صناعة السلاح، بالرغم من أنها تعد هي الأكثر إنفاقاً على السلاح على مستوى العالم.

2.2 خلل الهيكل الاقتصادي

تعتبر الصناعة مرتكزاً أساسياً للتنمية، فتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة التي تأخذها الصناعة يعبر بشكل حقيقي عن التنمية التي تصحح الهياكل الاقتصادية، حيث أن التغيير الهيكلي هو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية،[207] وعند النظر إلى القطاعات الإنتاجية في دول الخليج، نجد الخلل الهيكلي ونجد أن النفط يستحوذ على النسبة الأكبر من الإنتاج المحلي، في حين أن الإنتاج الصناعي والزراعي منخفض جداً، بل ويتضاءل أمام حجم الإنتاج النفطي والصناعات النفطية، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على أداء الاقتصاد العام بسبب التقلبات في الأسعار، وفي قراءة لحجم القطاع الإنتاجي لدول الخليج ومساهماته في الناتج المحلي الإجمالي نجد ما يلي.

جدول 2: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي 2019م (٪)

		الكويت	البحرين	قطر	عمان	السعودية	الإمارات
الصناعات الاستخراجية	١٩٩٩	٣٥,٧	٤,٦	٣١,٥	٣٢,٣	٢٧,٠٤	١٤,٦
	٢٠١٩	٤٤,٨	١٥	٣٤,١	٣٤,٨	٢٧,٨	٢٥
الصناعات التحويلية	١٩٩٩	١١	١٩	٣١,٩	٤,٣	١٠,٣	٨,٥
	٢٠١٩	٦,٩	١٧,٩	٨,٦	١٠,٥	١٢,٥	٨,٧
الزراعة والتنمية الريفية	١٩٩٩	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٢,٩	٥,٦	٢,٣
	٢٠١٩	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٢,٤	٢,٢	٠,٧

* التقرير العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي، بيانات البنك الدولي.

من الجدول 2: نجد الخلل الإنتاجي لدول الخليج واضحاً، حيث إن الصناعات الاستخراجية أثرت بشكل واضح في قطاعي الصناعة والزراعة، وجعلتها تنحسر بشكل كبير، حيث تشير الأرقام أنه كلما زاد الاعتماد على الموارد النفطية كلما كان هناك انحسار في القطاعات الصناعية والزراعية، وهو ما لاحظه العديد من الباحثين وأُطلق عليه ما يسمى بالمرض الهولندي، ويتكون هذا الانخفاض نتيجة لعاملين الأول تأثير حركة الموارد؛ فحين يزدهر قطاع الموارد النفطية فإنه يجتذب القوى العاملة ورأس المال إليه، ويبعدهما عن القطاع الزراعي والصناعي، وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج فيهما، أما العامل الثاني فيتمثل في تأثير الانفاق، حيث تتدفق الأموال من قطاع الموارد النفطية إلى الدولة، فيرفع معها سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهو ما يجعل سعر الصرف الحقيقي أعلى، ويجعل استيراد السلع الزراعية والمواد المصنعة أرخص تكلفة من تصنيعها محلياً، فيخسر القطاعان الصناعي والزراعي نتيجة لذلك بسبب منافسة الموارد المستوردة.[208]

ويجدر الإشارة إلى أن الواقع في القطاعات الإنتاجية لدول الخليج لم يكن جيداً قبل اكتشاف النفط، حيث كانت اقتصاديات المنطقة معتمدة على

207دوابة، أشرف، التنمية، ط1، (تركيا: دار المدرس للنشر والتوزيع، 2019م)، 16.

208روس، مايكل، نقمة النفط، ط1، (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2014م)، 91.

مصدر انتاجي وحيد أيضا، وكان يتمثل في انتاج اللؤلؤ والذي أدى انحساره إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير لم يتم تداركه إلا بعد اكتشاف النفط، وكانت المنطقة قبل النفط تعاني من انحسار تجارة اللؤلؤ؛ التي كانت تعد مصدر الثروة الوحيد لسكان الخليج والتي انهارت مع ظهور اللؤلؤ الصناعي في فترة العشرينيات والثلاثينيات،[209] لذلك يمكن القول بأن النفط ساهم في عدم نمو هذه القطاعات وبقائها محدودة ضمن صناعات بسيطة، كما أن الصناعات الاستخراجية لا تمثل قاعدة إنتاجية، حيث إن الاعتماد على النفط بهذه الصورة المتمثلة في الحصول على إيراداته وإنفاقها إنفاقاً استهلاكياً؛ يعني في مجمله أن هذه الدول لا تنعم بقاعدة صناعية قادرة على العطاء والتطور ذاتيا، خصوصاً وأن القطاع الزراعي في الكثير من هذه الدول لا تتوفر له الفرصة لأن يكون مساهم فعال في النشاط الإنتاجي.[210]

وتبقى مسألة مهمة فيما يخص صناعة البتروكيماويات، والتي بدأت بعض دول الخليج الاهتمام بها في الفترات الأخيرة، والتي قد تكون نواة لبناء قاعدة إنتاجية إن أتيحت لها فرص النجاح، وذلك عبر اكتساب التقنية والمعرفة الإدارية وتوطينها وتطويرها وهو ما يزال بعيد المنال في دول الخليج، حيث إن التقنية لاتزال مستوردة، وكوادرها في أغلبها أجنبية، وانتاجها ضئيل يستهلك محلياً في الغالب، حيث إن توطين المعرفة التقنية سيساهم في بناء القدرات المحلية التي تساهم مع عوامل أخرى كالبناء المؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي، والبحث العلمي في بناء اقتصاد صناعي متنوع، ومع ذلك تبقى مسألة الصناعات البتروكيماوية كهدف لبناء قاعدة إنتاجية مرتكزها الصناعة غير كافية، لارتباطها الوثيق بالنفط المعرض للنضوب، أو الاستغناء عنه مع السعي العالمي الحثيث لإيجاد بدائل أخرى له.[211]

3.2 الاستثمار الخارجي

وفي ظل التراجع الذي تشهده حركة التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية، نجد أن الدول الخليجية تستثمر معظم فوائضها النفطية في أمريكا الشمالية وأوروبا عبر صناديقها السيادية، وهو ما يعزز تبعيتها للدول الغربية في نفس الوقت، فأكبر صندوق سيادي خليجي قبل أزمة 2008م كان جهاز أبوظبي للاستثمار، حيث كانت تبلغ أصول استثماراته تريليون دولار انخفضت إلى 395 مليار دولار في 2009م بسبب أزمة الرهن العقاري، حيث كانت معظم استثماراته في سندات الخزانة الأمريكية، وهذه الخسائر الضخمة فرضت على إدارات الصناديق السيادية تغيير استراتيجياتها نحو تنويع الاستثمارات من حيث الجغرافيا وطبيعة الاستثمارات، حيث نمت أصوله في 2019م عبر الفوائض النفطية إلى أن بلغت 800 مليار دولار ثم عادت وانخفضت إلى 649 مليار في 2021م، إلا أن الملفت للنظر أن أوروبا وأمريكا لازالت تمثل ثلاث أرباع استثمارات الصندوق في الخارج، هذا بالرغم من أن استراتيجية الصندوق تغيرت بعد أزمة 2008م والتي تقضي بتنوعين الاستثمار الخارجي من حيث المكان والنوع، إلا أن السرية التي تحاط بهذه الصناديق يجعل الأرقام حولها تقديرية، وسياساتها الاستثمارية غير مفهومة وغير واقعية.[212]

وهذا الأمر لا يقتصر على صندوق أبو ظبي للاستثمار وإنما يشمل معظم الصناديق السيادية الخليجية، ففي الكويت يتم استثمار كافة أموال الصندوق في الخارج خصوصا في أوروبا وأمريكا الشمالية ومؤخراً في الصين، وقد يكون صندوق جهاز الاستثمار القطري هو الأكثر تنويعاً من حيث تركز 21٪ من استثمارات الصندوق على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا فيما لا يعلم نسب الاستثمارات الأخرى في الدول الأجنبية.[213]

3. التحول من التبعية إلى التكامل

إذا كانت التبعية تعني تأثير أحد الطرفين على الأخر بحيث يكون أحدهما تابعاً للآخر فإن التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت،[214] ولا يمكن اعتبار العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة هي علاقة اعتماد متبادل في الاقتصاد، وإنما هي علاقة تبعية، حيث تعتمد الدول النامية على الدول المتقدمة في حوالي ثلثي وارداتها في حين أن اعتماد الدول المتقدمة على الدول النامية لا يتجاوز 5٪ من وارداتها،[215] لذلك تعد قضايا الوحدة والتكامل الاقتصادي من أكثر القضايا التي تشغل فكر الكثيرين من أبناء الوطن العربي والإسلامي لكونها إحدى أهم سبل التنمية الشاملة التي تحقق الرفاه العام، وتصنع المنعة والقوة، وتحد من التبعية للدول الأجنبية، حيث كانت مبادرات الوحدة بين الأقطار العربية تلقى ترحيباً وقبولاً بين أبناء المنطقة، ورفضاً وممانعة من القوى الخارجية، وذلك ما أدى إلى تباطؤ عمليات الاعتماد المتبادل وفشل الكثير من خطوات التكامل والوحدة بين دول المنطقة،[216] وإن كان هناك

209الفارس، محمد الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل 1862-1965م، ط2، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015م)، 87.

210أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م)، 142.

211عبد الرحمن، المثقفون، 142-143.

212 Franchois Aissa Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, (France: Foundation for Strategic Research, FRS, April 2019): 3-4.

213 Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, 5-6.

214سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، 15-16 مايو 1989م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م): 15.

215المرجع السابق، 47.

216محمد شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، 754-755.

تجارب ناجحة نسبياً كالتجربة الإماراتية لكنها لا ترقى لتأسيس واقع تنموي شامل ومستدام، حيث يمكن لدول الخليج الغنية بالموارد النفطية أن تحقق قفزة نوعية في التنمية الشاملة عبر تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها وبين باقي الدول العربية؛ من خلال الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية في الدول العربية وتبادل الخبرات والكفاءات.

1.3 الإدارة الرشيدة.

لعل من أهم العوامل السلبية التي كان لها الدور في عرقلة تحقيق تكامل اقتصادي بين البلدان العربية تمثلت في الواقع السياسي العربي الذي يختص بسمة الاستبداد السياسي وانعكاسه سلباً على البنية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى نمط الإنتاج السائد الذي أنتج ضعف في فاعلية الأجهزة والمنظمات التي عهد إليها الإشراف على عملية التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، بالرغم من أن التكامل كان سيحقق لهذه الأنظمة فوائد سياسية واقتصادية وسيحد من الغضب الشعبي بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية وسيقلل من البطالة نتيجة لقيام المشاريع الاستثمارية، ولكن بسبب قصر النظر الذي تختص به القيادات العربية فإن ملف التكامل الاقتصادي لايزال يعاني من الخلل في الإدارة والتمكين منذ ما يقارب القرن من التفرق والانكفاء القطري وسوء الإدارة.[217]

حيث يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي إجراء إصلاحات داخلية في الدول الخليجية والدول العربية على حد سواء، فمن أهم مقومات الحكم الرشيد التي تضمن سلامة إدارة السياسات هي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والمحاسبة الشعبية لأداء الحكومات، والرقابة على المال العام، وعلى نتائج السياسات الاقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى وجود سياسات اقتصادية رشيدة، وإلى وجود رقابة عامة تقضي على أوجه القصور والفساد في مختلف القطاعات والهياكل المؤسسية، ويشمل الحكم الرشيد بحسب التعريفات المختلفة مواضيع متعددة، تتمثل في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة مع الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.[218] بالإضافة لبعد النظر لدى النظم الحاكمة، لذلك وجب أن يكون هناك حكمة وحنكة في إدارة الموارد الطبيعية بحيث تجتمع الدول المنتجة على وحدة تفكير وتنظيم وتوحيد الأساليب لحل المشكلات المتعلقة بالأسواق العالمية، وهذا يتطلب إدارات رشيدة تراعي مصالح شعوبها ومصالح حلفائها من الدول الأعضاء.[219]

2.3 الاستثمار الأمثل للموارد.

يعد الخلل في بناء الهياكل الاقتصادية أهم سبب مباشر للخلل التنموي في دول الخليج، لذلك فإن إعادة بناء هذه الهياكل بطريقة صحيحة سيكون أهم الإصلاحات التي سيقوم بها أي نظام يريد أن يحقق الاستثمار الأمثل للموارد في سبيل الوصول لتنمية شاملة ومستدامة في دول الخليج.

ويتم إعادة بناء الهياكل الاقتصادية

أولا: من خلال تقوية القطاع الخاص ومنحه دور حقيقي في الاقتصاد الإنتاجي، حيث يتم ذلك برفع يد الدولة عن القطاع الخاص وتشجيع أفراد المجتمع على الانخراط فيه عبر التسهيلات والدعم المباشر وغير المباشر والمتمثل في التمويل من المال العام، وحثهم على العمل في القطاعات الإنتاجية والمتمثل في الصناعات المتوسطة والثقيلة، والصناعات التكنولوجية، والزراعة كمورد غذائي أساسي، بالإضافة لصيد السمك والاهتمام بالثروة الحيوانية والتشجيع عليها.

ثانيا: من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتزويدها بالموارد البشرية المتمكنة معرفياً وتكنولوجياً، ويمكن أن يتم ذلك عبر الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، لتحديد حاجة سوق العمل ضمن خطة استراتيجية لتنمية القطاعات الإنتاجية، بحيث يجد كل متخصص من الموارد البشرية المؤهلة مكان له في سوق العمل الإنتاجي، يتناسب مع مؤهلاته ومع تخصصه الدراسي والعملي، وبهذه الخطوة يمكن استغلال الموارد البشرية واستثمارها في نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتنميته بحيث يكون فعالاً في الدورة الإنتاجية والاقتصادية.

ثالثاً: الموازنة بين القطاعات الخدمية والإنتاجية، بحيث لا تطغى القطاعات الخدمية على معظم القطاعات التجارية في القطاع الخاص كما هو الحاصل الآن، بالإضافة للحد من القطاع العقاري الذي أصبح أحد أسباب خلل في التركيبة السكانية، من خلال بناء الوحدات السكنية ومنح الإقامات الدائمة لمن يتملكها في مقابل إحداث خلل ديمغرافي في البلدان الخليجية يهدد الأمن القومي لها.

رابعاً: تفعيل عائدات الموارد الطبيعية في القطاعات الإنتاجية من غير مشاركة الدولة، وذلك عبر استقلالية الصناديق السيادية التي يجب أن تكون مكان تجميع العائدات النفطية واستثمارها للمجتمع وللأجيال القادمة، بحيث تديرها لجنة مستقلة يتم اخيارها من المجتمع، الذي يفرض الرقابة عليها عبر البرلمان وعبر مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تقوم استثمار هذه العوائد بما يعود بالنفع المجتمع، من خلال تهيئة الأرضية والأسس للقطاعات الإنتاجية من بنية تحتية وكفاءات بشرية، واستثمارات نوعية طويلة المدى بإدارة مجتمعية، كما يجب أن تتمتع الصناديق السيادية بشفافية عالية وخطط

217شقير، الوحدة الاقتصادية، 749-750.

218الحكم السديد، المفوضية العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx

219الطريقي، عبد الله، الأعمال الكاملة (البترول ومصير الانسان العربي)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، 127.

استثمار استراتيجي يحفظ حق الأجيال القادمة ولا يهدر حقوق الجيل الحالي.

خامساً: إصلاح الخلل السكاني بحيث يتم تخفيض عدد الأجانب ورفع نسبة المواطنين بنسبة لا تقل عن 50٪، واستبدال الأيدي العاملة الأجنبية التي لا تمت لتاريخ ولا لثقافة المجتمعات العربية والمسلمة بالخليج بالكفاءات والخبرات العربية والمسلمة، وذلك من خلال منح الجنسية للكفاءات العربية، ودمجها في المجتمعات الخليجية، وإزالة الفوارق العنصرية بين كل من ينتمي لثقافة ودين وقيم المجتمعات الخليجية.

3.3 التكامل الاقتصادي مع الدول العربية.

وعند النظر إلى واقع الاستثمارات الخليجية في الدول العربية وطبيعة هذه الاستثمارات، نجد أنها لا ترقى لأن تحقق الاعتماد المتبادل فضلاً عن الاكتفاء الذاتي العربي، سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو على مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي الذي تتميز به دول عربية لا تملك السيولة النقدية التي تملكها دول الخليج.

جدول 3: مساهمة التجارة بين دول الخليج بالإضافة للدول العربية من إجمالي التجارة الخارجية (2017–2019).

	الصادرات			الواردات		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الإمارات	٧,٧	٨,٣	٨,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٦
السعودية	١٦,٩	١٣,١	١٤,٧	١٢,٦	١٣,٩	١٢,٨
قطر	٨,٣	٥,٠	٤,٢	١٣,٨	٦,٢	٥,٧
الكويت	٥,٠	٣,٨	٤,٥	١٨,٥	١٩,٨	٢٠,٧
عمان	٢٣,١	٢١,٣	٢١,٢	٤٨,١	٥٣,٩	٥٦,٣
البحرين	٣٢,٤	٣٣,٤	٣٣,٥	٢٨,٩	٣٦,٩	٣١,٩

المصدر: التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي (2019م).

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ مدى تراجع التبادل التجاري بين الدول العربية وبين دول الخليج، ولعل من أهم الأسباب التي فاقمت مثل هذا التراجع بين دول المنطقة هو عدم وجود رغبة لدي النخب الحاكمة في التكامل الاقتصادي لأسباب تتعلق بالمزايا والمنافع الشخصية التي تحققها هذه النخب من الوضع الحالي، بالإضافة إلى أن الدول العربية تمتلك بنية اقتصادية مشوهة من أبرز مظاهرها قيام الوطن العربي بتصدير عوامل الإنتاج إلى الخارج واستيراد مزيد من عوامل الاستهلاك إلى الداخل، وبذلك أصبحت البلدان العربية استهلاكية غير منتجة تعتمد على الواردات الأجنبية في معظم احتياجاتها؛ بالرغم من الإمكانيات التي تتميز بها هذه المنطقة من العالم سواء من حيث الموارد البشرية والإمكانات والقدرات أو من حيث الموارد الطبيعية والبيئية التي تساعد على تكوين قطاع انتاجي زراعي وصناعي كبير، في حال تم إدارتها بشكل صحيح.

بالإضافة للاستثمار الواردات المالية الضخمة التي تحصل عليها دول الخليج في استثمارات تخدم جميع دول المنطقة وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية للمواطن العربي،[220] كما أن استثمار الموارد البشرية العربية التي تهاجر إلى الدول الغربية يمكن أن يحقق نهضة صناعية ضخمة في حال كان هناك مشاريع يمكن أن توظف هذه الإمكانات والقدرات بشكل صحيح وفعال، حيث تشير التقارير إلى أن معدلات هجرة العقول العربية إلى الخارج يعد أهم نتائج الفساد السياسي وتزايد القمع وانتشار البطالة وفشل التنمية في الدول العربية وازدهارها في الدول المستضيفة، والتي تبحث عن أصحاب القدرات والمهارات الجاهزة لتحقيق نهضة اقتصادية في بلدانهم التي ينتقلون إليها حديثاً.[221]

لعل من أهم أسباب التبعية التي تعاني منها الدول الخليجية والعربية هي الاعتماد على الدول الغربية في الاستثمارات الخارجية وفي الواردات، ويمكن للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج والدول العربية أن يحد من التبعية، وأن يحقق الإنتاجية، والاكتفاء الذاتي في دول الخليج وفي الوطن العربي، من خلال تكامل الموارد المتوفرة في العالم العربي والإسلامي، فالدول الخليجية التي تمتلك الموارد المالية الكبيرة، وتعاني من نقص في الموارد البشرية يمكنها أن تتشارك مع الدول العربية والإسلامية الأخرى التي تمتلك موارد بشرية كبيرة، بالإضافة إلى أراض زراعية وموارد طبيعية مختلفة، وهذه الاستراتيجيات وتكامل القوى يمكنه أن يحقق بناء قطاعات إنتاجية قوية تجعل الدول الخليجية والعربية تتخلص من التبعية المستمرة للغرب المستعمر، وذلك يتطلب تصحيح علاقة السلطة بالمجتمع في كافة دول المنطقة، وتكريس نظام وأمن ودفاع وسياسات مشتركة في إطار دول الخليج وعلى مستوى العالم العربي والإسلامي.[222]

220شقير، الوحدة الاقتصادية، 749–750.

221حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (ميونيخ: أرشيف جامعة ميونيخ، 2016م): 6

222علي الكواري، النفط والتنمية والحاجة إلى الإصلاح، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، 234.

الخاتمة

تمر المنطقة العربية والخليجية بحالة من التبعية تأتي نتيجة للتأخر في عمليات التنمية، كما أن التبعية تساهم في تأخر عمليات التنمية، فهي علاقة تبادلية عكسية بين التنمية والتبعية وكلاهما يؤثر في الآخر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً، فكلما حققت الدول تنمية شاملة ومستدامة كلما قللت من التبعية، حيث أن التنمية الشاملة والمستدامة تساهم في عمليات التحرر من التبعية للدول الأجنبية، وكلما كانت التبعية كبيرة كلما أثرت سلباً على عمليات التنمية، فحتى تتحرر الدول العربية والخليجية من التبعية يجب عليها أن تسلك طرق واضحة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تجعلها في غنى عن القوى الأجنبية عبر مشاركة شعوبها في إدارة الدولة والاقتصاد والمجتمع، فكل عمليات النمو الاقتصادي والاستثمارات التي تقوم بها الدول الخليجية والنهضة المعمارية إذا لم تؤدي إلى امتلاك وسائل انتاج الغذاء والسلاح والدواء والتكنولوجيا فإنها تضل عمليات نمو لا ترقى لأن تحقق عمليات تنمية حقيقية تحرر الدول الخليجية من التبعية الأجنبية.

النتائج:

- تمر المنطقة العربية والخليجية بحالة من التبعية نتيجة للتاريخ الاستعماري في المنطقة، ولطبيعة الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها بل تستمدها من القوى الأجنبية.
- كان للتبعية في دول الخليج دور مباشر في التأخر في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة.
- كما أن التبعية كانت سبباً في تأخر التنمية في دول الخليج، فإن تأخر التنمية ساهم في استمرار التبعية وتفاقمها، حيث أن التنمية الشاملة والمستدامة تساهم في عمليات التحرر من التبعية للدول الأجنبية.
- يمكن للدول الخليجية عبر تحقيق التكامل مع الدول العربية أن تحقق تنمية شاملة ومستدامة تساهم في تحرر الدول العربية من التبعية.
- من متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة ومن متطلبات التحرر من التبعية وتحقيق التكامل الاقتصادي هو جود قيادات ونظم سياسية ذات رؤية وبعد نظر وتستمد شرعيتها من شعوبها.

التوصيات:

- يوصي البحث الشعوب الخليجية بضرورة الضغط على حكوماتها لتحقيق الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية والإصلاح الاقتصادي والتكامل العربي.
- يوصي البحث الحكومات الخليجية بضرورة المبادرة للإصلاح السياسي القائم على الحكم الرشيد، والإصلاح الاقتصادي القائم على تصحيح الخلل الهيكلي لتحقيق تنمية مستدامة تحد من التبعية للخارج.
- كما يوصي البحث أصحاب القرار بالاستثمار الأمثل للموارد عبر المشاركة الشعبية في الرقابة والمحاسبة على الموارد العامة، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم العربي والإسلامي.
- قام البحث بدراسة بعض عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ويوصي الباحثين وأصحاب الاختصاص بضرورة التوسع في دراسة أهم العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتقديم الحلول العملية لتجاوزها.

المصادر والمراجع:

- محمد رضا، صراع الدول والقبيلة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (1997م)، 45.
- سميث، سايمون-سي، الكويت في عهد عبد الله السالم، ترجمة بدر المطيري، ط1، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018م)

كيف تكون صديق للأمريكان، مقابلة قناة المحور في برنامج الصندوق الأسود مع حمد بن جاسم، تقديم عمار تقي، https://youtu.be/4rYJI_w7buk (10.03.2022).

جاسم الحريري، مستقبل الحريات في الإمارات، عمان: دار الجنان، ط1 (2020م)، 96.

اليوسف، يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي للنفط، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م).

اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م).

أسعار النفط: اتفاق «أوبك بلس» على زيادة الإنتاج لشهرين (02.06.2022م) https://www.bbc.com/arabic/business-61675274 (13.06.2022).

العرب يتسابقون إلى الفضاء.. فهل وصلوا إلى تطبيقات الأقمار الصناعية ؟، مقابلة مع رئيس قسم القبة السماوية في مكتبة الإسكندرية عمر فكري مع وكالة الأناضول (15-11-2017).

إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، 133.

- نادر الفرجاني، هدر الإمكانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، (2001م)، 81.
- السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، صندوق النقد الدولي، (واشنطن: 2017م): 25.

- روس، مايكل، نقمة النفط، ط1، (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2014م).
- الفارس، محمد الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل 1862-1965م، ط2، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015م).
- أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م).
- سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، 15-16 مايو 1989م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م): 15.
- محمد شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، 754-755.
- الحكم السديد، المفوضية العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx
- الطريقي، عبد الله، الأعمال الكاملة (البترول ومصير الانسان العربي)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م).
- حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (ميونيخ: أرشيف جامعة ميونيخ، 2016م)

- Franchois Aissa Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, (France: Foundation for Strategic Research, FRS, April 2019).
- Romeo pacudan, mahani hamdan, Electricity tariff reforms, welfare impacts, and energy poverty implications, Energy Policy 132 (2019).
- Middle east and north Africa space capabilities & security challenges, NATO Strategic Direction South Hub, Italy 27&28 october 2021.

Timothy Puko, Ukraine War Pushes Biden Toward Venezuela, Iran and Saudi Arabia in Oil Hunt, (10.03.2022), https://www.wsj.com/articles/ukraine-war-drives-u-s-hunt-for-more-oil-to-help-tame-rising-prices-11646935216 , (11.03.2022).

Qatar, US and Russia supply 70% of Europe›s gas, study find, (28.02.2022) https://www.middleeastmonitor.com/20220228-qatar-us-and-russia-supply-70-of-europes-gas-study-find/ (12.03.2022).

- Hamza ATEŞ, Muharrem ES, Yüksel BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY: STILL AN APPROPRIATE TOOL FOR UNDERSTANDING THE POLITICAL ECONOMY OF THE MIDDLE- EAST?, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 19, kocaeli, Eylül 2005 Sayı: 2.